أكد على التعاون بين إدارة التنفيذ وجمعية التكافل

مندني : نتواجد في المحاكم يومياً لدفع المديونيات وإخراج السجناء

أكد عضو جمعية التكافل لرعاية السجناء ومسؤول المحاكم فوزان مندني انهم بالجمعية يعملون لإخراج أكبر عدد يمكن مساعدته من السجناء والموقوفين خلال فرحة الأضحى التي بدات من 22 سبتمبر وتستمر حتى 10 نوفمبر القادم وتهدف إلى مساعدة 100 حالة من السجناء والموقوفين والضبط والإحضار بمبلغ 80 الف دينار ومساعدة 100 حالة من أسر السجناء والحالات الإنسانية بمبلغ 10 الاف دينار مبينا أن نجاح الفرحة يعتمد على المتبرعين وأهل الخير ..وقال فوزان مندني في تصريح صحافي أنه يتواجد بالمحاكم يوميا ممثلا جمعية التكافل لدفع المبالغ التي تقدمها الجمعية للحالات التي تم دراستها وأقرت الجمعية مساعدتها سواء للخروج من السجن أو لرفع الضبط والإحضار عنها .

وأكد فوزان مندني على التعاون الكبير بين وزارة العدل ممثلة في الإدارة العامة للتنفيذ وبين جمعية التكافل لتقديم كافة التسهيلات لمساعدة السجناء للخروج من سجنهم مشيدا بالدور الكبير لرئيس الإدارة العامة للتنفيذ المستشار أنور العنزي والسادة القضاة للتعاون مع جمعية التكافل وعمل اللازم لمساعدة المدينين وفي نفس الوقت الحرص على حقوق الدائنين كما توجه بالشكر للقضاة الدكتور جاسم الراشد وأحمد الديهان اللذان كانا متعاونان تعاونا كبيرا مع جمعية التكافل على مدى الخمس سنوات الماضية متمنيا لهم التوفيق

فوزان مندني

بعد مغادرتهم الإدارة العامة للتنفيذ أمس داعيا الخيرين وأصحاب المديونيات الذين لديهم القدرة إلى التعاون مع الجمعية لإخراج الحالات التي تحتاج للمساعدة خلال فرحة الأضحى لينعموا بفرحة الأعياد بين أهلهم وذويهم

وبين أن الدور الذي تقوم به جمعية التكافل لا يتوقف فقط على دفع جزء من مديونية السجين لإخراجه أو دفع المبلغ المترتب على المطلوب حتى لا يسجن بل تقوم الجمعية في أحيان كبيرة بعمل تسوية بين الدائن والمدين بأن تطلب من الدائن أن يتساهل مع المدين في طريقة الدفع أو يتنازل عن جزء من مديونيته إذا كان ذا سعة مالية كزكاة عن أمواله مشيرا إلى أن هناك الكثير من الدائنين خيرون ويتساهلون في التعاون مع جمعية التكافل لإخراج السجين أو رفع الضبط من خلال قبول تقسيط المديونية وأحيانا التنازل عن جزء منها وذلك يتم تحت إشراف القضاة والمستشارين في إدارة التنفيذ مضيفا أن الحالات التي يتم مساعدتها يتم دفع المديونية في وزارة العدل ويتم تسلم إيصال بالمبلغ الذي تم دفعه وكتاب مفصل بقيمة المديونية والمبلغ الذي تم سداده وما تبقى من المديونية في حالة عدم سدادها بالكامل ويتم تزويد المتبرع بنسخة من كتاب وزارة العدل حتى يطمئن ويعرف أين ذهب تبرعه .

وتوجه فوزان مندني بالشكر للمتبرعين والخيرين الذين يتواصلون مع الجمعية باستمرار ويساهمون في إخراج الكثير من السجناء والموقوفين وكذلك بيت الزكاة الذي يعتبر شريكا رئيسيا في كل أعمال الجمعية .

أبرزها سن تشريعات مُناسبة للتدعيم ونشر برامج التوعية

«مركز الخليج» يعلن توصيات ندوة «قضايا الطفل والطفولة في المجتمع المعاصر»

نظم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت في بداية موسمه الثقافي للعام الجامعي 2013/2014م ندوة جاءت تحت عنوان « قضايا الطفل والطفولة في المجتمع المعاصر»، وذلك تحت رعاية وحضور مدير جامعة الكويت الأستاذ الدكتور عبداللطيف البدر.

ولقد دارت جلسات الندوة على يومين، وشملت أربعه جلسات شارك فيها عشرة مُتحدثين، وتناولت هذه الجلسات أبعادا صحية، واجتماعية، وثقافية، ونفسية، وتربوية، وأمنية، وإعلامية ارتبطت بالطفل وقضاياه المختلفة.

وقد عرضت عشر أوراق علمية دارت حولها المُناقشات المُتعددة. فجاءت الجلسة الأولى مُركزة على الجوانب الصحية والاجتماعية للطفل، بينما كانت الجلسة الثانية تحت عنوان : « قضايا إعلامية ونفسية»، أما الجلسة الثالثة فقد جاء التركيز عليها بالجوانب التربوية الخاصة بالطفل، بينما جاءت الجلسة الرابعة تحت عنوان « العنف، والمخدرات، والإساءة للطفل، واختتمت الندوة بالتركيز على الجانب الثقافي للطفل في مجتمع الخليج العربي، ولقد انتهت جلسات الندوة بالخروج بمجموعة من التوصيات المُقترحة، والتي يُمكن عرضها بالآتي :

ضرورة العمل على الانتهاء من قانون خاص للطفل، وسن التشريعات المُناسبة التي تدعم وتعزز من طفولة ناجحة.

إعداد حملات توعية عامة، اجتماعية ثقافية وتربوية عن طريق الإعلام الرسمي، والخاص لتوعية الأسر عن الأضرار الناجمة عن إساءة الطفل السليم والمعاق، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في مجال الأسرة والطفل والطفولة، والتأكيد على أهمية دورها ودعمها بالطرق المتعددة لتكون أكثر إسهاما في خدمة الطفولة، تفعيل دور الإرشاد الديني والاجتماعي لأسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لتقويم استجاباتهم وردود أفعالهم السلبية تجاه أطفالهم، وكيفية التعامل معهم، وعدم الإساءة أو الإهمال أو الإنكار، والإرشاد في علاجهم.

تفعيل دور المدرسة، ومراحل رياض الأطفال تحديداً في متابعة حالات الإساءة والضرر الواقعة على الطفل، وتفعيل دورها بالتواصل مع الأسرة، والجهات المُختلفة في الدولة.

إعداد برامج تستهدف منع إساءة مُعاملة الطفل البدنية أو الإهمال من خلال طرح خدمات ورعاية تربوية وصحية تُقدم للأم أثناء فترة الحمل، وبعد الولادة، الإسهام بشكل فعّال من خلال بث الوعي الخاص بطبيعة نمو الطفل، وخصائصه ومُتطلبات كُل مرحلة، وكيفية التعامل مع هذه المراحل، وكيفية اكتشاف أي إعاقة مُبكرة لدى الطفل والتعامل الصحيح معها، الاهتمام ببرامج النشاط البدني المدرسي الشامل مع التأكيد على أهمية وجودة مادة التربية البدنية باعتبارها أحد المكونات الرئيسة للعملية التعليمية والتربوية.

قيام الجهات المُختصة بالاهتمام بمُراقبة ومُتابعة النشاط البدني للأطفال والمراهقين مع العمل على تخفيض سلوك الخمول لديهم.

الخياط يقرر تعيين الصيرفي مديرا لمركز التدريب الهندسي

أصدر عميد كلية الهندسة والبترول د.حسين الخياط قرارا بتعيين د.عمار عبد العزيز الصيرفي المدرس بقسم الهندسة الميكانيكية مديرا لمركز التدريب الهندسي والخريجين بداية من الفصل الدراسي الاول للعام الجامعي 2013/2014 ولمدة عام.

جدير بالذكر أن الصيرفي حصل على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية من جامعة الكويت عام 1995 واستمر بالدراسة ليحصل على الماجستير من The Ohio State University عام 1998 والدكتوراه من Case Western Reserve University عام 2003.

د.عمار الصيرفي

و بهذه المناسبة قال مدير المركز أن الكلية تتطلع الى أبنائها الخريجين لاستكمال مسيرة النهضة وتحقيق الدولة العصرية الحديثة التي تواكب التطور الحضاري العالمي، مشيرا الى أن أبناء الكلية هم ذخيرة الوطن ومستقبله الواعد وثروته الحقيقة ، وأنه من خلال منصبه الجديد سيتم التعامل بصفة دورية مع الطلبه الخريجين من طلبة المشاريع لتوضيح أى استفسارات عن معرض التصميم الهندسي 25 الذى ينظمه المركز.

كما أكد أن المركز سيبذل المزيد من الجد والإجتهاد لخدمة هذا الصرح الاكاديمي إيمانا بأن العلم هو الحصن المنيع لنا جميعا وتنمي التوفيق للجميع.

بعد تهديد المكتب الثقافي بالسفارة بطردهن وكسر الغرف

طالبات الكويت بالقاهرة: إلغاء سكن الدارسات وضعنا أمام مصير مجهول

ناشدت طالبات الكويت الدارسات بالقاهره القيادة السياسية بالتدخل لإعادتهن إلى سكنهن في القاهرة رسميا، مؤكدين أنهن تعرضن لمضايقات بالشقق المفروشة والفنادق «واملنا في الله ثم في ابينا صاحب السمو بحل مشكلتنا التي تسببت بها وزارة التعليم العالي بإلغاء سكن طالبات الكويت بالقاهره بشكل مفاجئ».

وأوضحت الطالبات في بيان لهن ان هذا القرار صدر دون أدنى مسؤولية لانه وضع جميع الطالبات المغتربات في مصر امام مصير مجهول خاصة ان إحدى الطالبات قامت باستئجار غرفة في احد الفنادق وتعرضت لمضايقات وسرقة مما ادخل في نفسها الرعب والخوف بسبب الأوضاع المأساوية وغير الآمنة التي عاشتها فجعلها ترجع ادراجها الى غرفتها في سكن الطالبات الذي يتم اخلاؤه من قبل المكتب الثقافي في سفارة الكويت.

وأشار البيان إلى حال طالبة أخرى كانت قد استأجرت شقة مفروشة املا منها في طي صفحة القرار الجائر الذي صدر من الوزارة إلا ان نار القرار كانت ارحم من البحث عن سكن آخر لاننا بنات في بلد الغربة ليس لنا الا الله ثم بلدنا الكويت بعدما واجهت هذه الطالبة في السكن الخارجي الخوف والمضايقات والتهديد ومحاولات الاعتداء والسلب مما جعلها ترجع الى نفس السكن مرة أخرى على الرغم من اخلائه.

وتابع البيان ان هاتين الطالبتين هما نموذج حي للمعاناة التي باتت تواجهها الطالبات وماخفي كان أعظم إلا ان المصيبة الكبرى حين أرسل مكتب الملحق الثقافي من يمثله ليتحدث مع اولى الطالبات العائدات للسكن وعرض عليهن العديد من البدائل للخروج مرة اخرى من السكن فلم تلق هذه العروض من يسمعها نظرا لما تعرضن له خارج السكن، ولم يكتف ممثل المكتب الثقافي بل ذهب الى ابعد مدى حين قال: لو أجرنا لك غرفة في الجنه لما قبلت، وهو مالم يليق بهذا الممثل او من أرسله.

تمات

نواب للمبارك

منظمة الصحة العالمية خلو الكويت من هذا المرض ، الا انه في الوقت الحالي انتشرت العديد من الحالات ، وهذا يدل على قصور من وزارة الصحة» .

وأوضح أن هناك «تجاوزات مالية وادارية في الوزارة» ، متمنيا «أن يكون لدى وزير الصحة النية الصادقة ، والا سوف تكون الادوات الدستورية هي الحل».

من جهة أخرى قال القويعان إن اللجنة الصحية ناقشت خلال اجتماعها أمس» قانون التامين الصحي الذي يوفر التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص ».

أضاف : بحثنا انشاء مزيد من المراكز الصحية ، وزيادة ساعات العمل ، وانشاء مراكز اسعاف على امتداد طرق السفر ، لسرعة التعامل مع الحوادث ، لافتا كذلك إلى ان «اللجنة قدمت اولوياتها للمجلس وعلى رأسها الخدمات الصحية.

من جهته شدد النائب صالح عاشور على أنه «آن الاوان للحكومة متمثلة بوزير المالية الالتفات إلى وضع البورصة والذي وصل إلى مرحلة لا يمكن السكوت عنها واصبح المواطن المتداول في سوق الكويت للاوراق المالية أكبر المتضررين ، وبدلاً من أن نفكر بإنقاذ البورصة من هذا الوضع المؤسف تصدر توصيات من الجهة المسئولة في البورصة بإغلاق البورصة امام المواطنين ، بعد أن تم تفليسهم ».

أضاف عاشور أن «على المسؤولين ، وعلى رأسهم وزير التجارة والصناعة ، التدخل لإنقاذ البورصة وحل مشكلة المواطنين الذين ذهبت أموالهم هباءً منثوراً ، نتيجة ضعف الرقابة على الشركات الورقية التي ضيعت أموال المواطنين بسبب عدم وجود الرقابة الحقيقية للمسئولين في البورصة على تلك الشركات .

وناشد النائب خليل الصالح سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك «التدخل لايقاف مذبحة التقاعد القسري للقياديين لمن امضوا 35 عاما وللوظائف الاشرافية 30 سنة ». لافتا الى ان «هذا القرار خلق جوا من التوتر في مختلف مؤسسات ووزارات الدولة ، وادي الي عدم ثقة المواطنين بالعمل في الجهاز الحكومي وانه بمثابة العقوبة المبطنة لمن شملهم او سوف يطالعم التقاعد».

وأكد انه «مع تجديد الدماء بشرط ان تكون وفق الية صحيحة» مشيرا الي ان « حالة من اللامبالاه تسيطر حاليا علي الموظفين القريبين من شمولهم بقرار التقاعد».

بدوره قدم النائب اسامة الطاحوس اقتراحا بقانون في شان تعديل بعض احكام المادة 27 مكررا من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية وطلب الطاحوس تعديل نص المادة لتكون : «في جميع الاحوال تلتزم المؤسسة باسناد تنفيذ كل مشروع الي احدي شركات القطاع الخاص الوطنية او المختلطة ، دون اشتراط وجود وكيل محلي ، وذلك وفقا للشروط والاوضاع المحددة بهذه المادة ، كما يكون للشركات المنفذه تامين استقدام وتوفير العمالة اللازمة للمشروع ، ولا يجوز للمخصص لهم اي من البدائل السكنية المنجزة ، وفقا لهذه المادة ، التصرف فيها باي نوع من انواع التصرفات ، سواء بالرهن او الايجار او بتقرير حق انتفاع او بالبيع ، او باي تصرف علي هذا النحو ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ التخصيص له ، وتلتزم كل شركة من الشركات المسند اليها تنفيذ اي من هذه المشاريع بتنفيذ عدد لايقل عن ٤٠٠٠ وحدة سنويا ، وان ينص عقد الاتفاق علي هذا الشرط مقرونا بالجزاءات المقررة علي مخالفة احكامه» .

في سياق آخر أعلن النائب رياض العدساني أنه وجه سؤالا الي وزير التجارة بخصوص قانون منع الاحتكار ، موضحا أن «الدستور نص علي حرية المنافسة ، وتم تشريع قانون حفظ في الادراج في المجلس الممبطل الاول ، والسؤال لماذا لم يتم تنفيذ هذا القانون الي الآن؟»

وذكر «هذا القانون يشجع المنافسة ويقضي على البطالة» لافتا إلى انه» عندما اقر القانون كان يفترض على وزير التجارة تطبيقه ، لاسيما بعد اقرار اللائحة التنفيذية في 26 مايو الماضي».

ولفت الي انه «لايمكن تعزيز الاقتصاد الحر في ظل وجود سياسة الاحتكار» ، مشيرا الي ان» السلع بالسعودية وفق مقارنة تنخفض عن سعرها بالكويت بنسبة 22 في المئة ، وما تريد ايصاله للحكومة انه ليس كل الناس حالتهم جيدة».

ورفض العدساني «استمرار سياسة الاحتكار ، مطالبا بتطبيق قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار ، وعدم التحجج باجراء تعديلات عليه ».

إلى ذلك دعا النائب حمدان العازمي الحكومة إلى «إنشاء جهاز مستقل لمتابعة قياس مؤشر الخطة التنموية في كل أجهزة الدولة ، لاسيما مع وجود مؤشرات لتعطل الوزارات في تنفيذ الخطة المناطة بها»، مشيرا إلى أهمية» عدم التأخر في تنفيذ الخطط التنموية للبلاد، خاصة أن الكويت تأخرت كثيرا في عدة مجالات كانت رائدة بها».

كما دعا النائب يعقوب الصانع إلى تعديل القانون رقم 13 / 1991 في شان الأسلحة والذخائر.

وتضمن اقتراح الصانع أن يُضاف إلي المرسوم بقانون رقم 13 لسنة 1991 في شان الأسلحة والذخائر فصل جديدا يحمل عنوان «الفصل الخامس» ، تحت عنوان «الأسلحة البيضاء » ، ويشمل هذا الفصل عدد «3» مواد علي الترتيب «م 28 » ، «م 29 » ، « م 30» ، علي أن يتم إعادة ترتيب المواد في القانون المعدّل وفقا لذلك :

المادة « 28 » : لا يجوز حيازة الأسلحة البيضاء أو إحرازها أو حملها في الأماكن العامة ، ولا يجوز بحال من الأحوال ارتياد الأسواق العامة والأسواق التجارية والنوادي الرياضية والاجتماعية والمدارس والجامعات أو أي مكان آخر يحدده وزير الداخلية ، مع حمل أو حيازة أو إحراز اي سلاح أبيض أيا كان اسمه أو مُسماه أو طبيعته او مادة صُنعه ، ويستثنى من حكم هذه المادة الأماكن التي تستوجب طبيعة الأعمال فيها استخدام السلاح الأبيض .

المادة « 29 » :مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد علي سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثة الآف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة السابقة .

من ناحيته أكد النائب عادل الخرافي ضرورة الاهتمام ب»الكوادر الوطنية الكويتية الشابة ، والتي من المفترض أن تساهم الحكومة بدعمها ، لتساهم في رسم مستقبل الكويت ، مشيرا الى أن جمعية المهندسين لديها الكثير من أبناء هذا الوطن الذين يعملون للصالح العام بعيدا عن المصالح الخاصة.

وأوضح خلال مؤتمر صحافي عقده في جمعية المهندسين أنه سيتبنى هذا التوجه والمساهمة في أن تكون المناصب للمهنيين ، موجها رسالته للحكومة بأن المجتمع المدني لا يمكن التحكم به من قبل أي شخص ، فهو يعمل على معيار الكفاءة والمهنية والذي من خلاله يستطيع التعامل مع شتى القضايا والبحث لها عن حلول جذرية ، وخاصة تلك القضايا التي اصبحت هاجس المواطن الكويتي ومنها الإسكان والصحة والتعليم .

وأعلن تبنيه توصيات الجمعية التي تدعو من خلالها الحكومة إلى اختيار الكوادر المهنية المتخصصة ضمن أعضاء المجلس البلدي المعينين ، خاصة أن البعض يحاول الهيمنة على جمعيات النفع العام لأغراض شخصية بعيدا عن المصلحة العامة.

من جهته طالب الرئيس الأسبق للجمعية طلال القحطاني رئيس مجلس الوزراء باختيار أعضاء المجلس البلدي المعينين من الكوادر الهندسية المتخصصة، دون الاكتفاء بالتصريحات الإعلامية فقط أو الاختيار من خلال الترضيات والمحاصصة» .

وأوضح أن «المواطنين عزفوا عن المشاركة بانتخابات البلدي وهذا يرجع لضعف دور المجلس وفق قانون 5/2005 الذي يعتبره المواطنين قانونا معيبا و مبتورا لأنه يعطي الصلاحيات للوزير فقط فهو المخول بالموافقة أو الرفض»، داعيا إلى أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها و تنهض لطرح الحلول .

مجلس الوزراء

للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والاجتماعات واللقاءات التي جرت على هامش هذه الدورة ، وفي مقدمتها لقاؤه مع السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون ، وما تم التطرق إليه من موضوعات ، موضحا فحوى اللقاءات والاجتماعات الأخرى التي عقدت بين الجانب الكويتي وعدد من كبار المسؤولين في الدول الصديقة ، والتي تناولت العلاقات الثنائية والقضايا موضوع الاهتمام المشترك والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية ، في إطار الدور الإيجابي الذي تحرص دولة الكويت على القيام به ، في تجسيد مواقفها المبدئية الثابتة ، ودعم السلام والقضايا الإنسانية في العالم.

الكويت: على العالم

بأزمة إنسانية وحقوقية لم يسبق لها مثيل أفضت إلى نزوح اكثر من اربعة ملايين من العوائل السورية في الداخل ومليوني لاجئ في دول الجوار».

واشاد بالجهود التي تبذلها دول الجوار السوري ومنها الاردن ولبنان تركيا والعراق في استضافة اللاجئين وفتح ابوابها لإيوائهم وتقديم الخدمات الانسانية والاغاثية لهم موضحا «غير ان حجم الكارثة يتطلب تضافر الجهود بمسعى دولي متكامل ويحتاج الى تنسيق تقديم المساعدات الانسانية لأشقائنا السوريين في الداخل والخارج».

واشار الى ان مؤتمر المانحين لسوريا الذي استضافته الكويت في 30 يناير الماضي قد انتهى بتعهد عدد من الدول المشاركة بسداد حوالي 1.6 مليار دولار لصالح اللاجئين السوريين.

من جانبه، قال النائب فيصل الشايع خلال زيارة وفد برلماني كويتي الى مخيم الزعتري للاجئين السوريين شمالي الاردن للاطلاع على احوال اللاجئين والمرافق التي اقيمت بتمويل كويتي ان الكويت تعمل على مد المخيم بكرافانات مجهزة تقي المستفيدين حر الصيف وبرد الشتاء وتحسن ظروفهم المعيشية مناشدا دول العالم مد يد العون للاجئين السوريين وتقديم المساعدة للقاطنين في المخيم.

من جانبه اشاد النائب العدواني بدور الكويت والقيادة السياسة وعلى راسها سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد على التوجيهات لاغاثة اللاجئين.

ونوه العدواني بدور الاردن على استيعابهم على اراضيه مؤكدا اهمية المساعدة التي تقدم للاجئين.

بدوره، قال النائب الحمود ان محنة اللاجئين السوريين تذكر بايام غزو دولة الكويت ومعاناة شعبها الذي يستمد من هذه الذكرى العزم لمد يد المساعدة لكل محتاج في العالم التزاما بالدور الانساني الذي تصدى له الشعب الكويتي دائما.

«الداخلية»: سنتعامل

وقالت وزارة الداخلية في بيان صحافي أمس، انها تود أن تسترعي انتباه «الاخوة المقيمين بصورة غير قانونية أن هناك دعوات يتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي للتجمع والتجمهر في بعض مناطق محافظتي الجهراء والأحمدي كما يتردد» وذلك بعد مخالفا للقانون.

واضافت انه سبق للوزارة التنبيه «بمخالفة تلك التجمعات والتجمهر للقانون وكل ما شانه الإخلال بالأمن والنظام ولذلك فان أيا من تلك التجمعات او التجمهر أو المشاركة فيها سيتم التعامل معها بكل الحزم والشدة وفقا للقانون والإجراءات وبما يحفظ الأمن والاستقرار».

ودعت الجميع الى الالتزام بالقانون والتعليمات الصادرة من رجال الأمن «ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للمساءلة القانونية».

إلى ذلك، طالب نواب في مجلس الأمة بضرورة إيجاد حلول جذرية لانهاء معاناة البدون عبر تجنيس المستحقين واقرار الحقوق المدنية والاجتماعية.

واكد النواب في تصريحات متفرقة ان البدون خدموا البلاد كثيرا وضحوا بارواحهم دفاعا عن الكويت في اوقات المحن، وهم ابناء هذا الوطن ولا نشك في ولائهم، فقد قدموا الكثير من الارواح فداء للكويت، وهو ما يتطلب تحركا سريعا لحل مشكلاتهم.

وشددوا على ضرورة تجنيس المستحقين من هذه الفئة فوراً ومن دون ابطاء، لأن اغلبهم شارك وضحى في حرب التحرير ومنهم من شارك في الحروب العربية وبعضهم قدم خدمات جليلة للبلاد وهم بالاصل من ابناء الكويت ويحملون احصاء 65 ومن الرافة بهذه الفئة ان ننظر لها بإنصاف من خلال منحهم شرف الجنسية الكويتية، متمنيا من البدون التهدئة وضبط النفس بان رسالتهم وصلت.

وقالوا انه يجب على الحكومة الان التصدي لحل مشكلة البدون، وان تضع لهذا الملف نهاية جذرية وسريعة، وان تعمل على سرعة تحريك الملفات المتكدسة أمامها، والتي تطالب بالحصول على الجنسية.

بدورهم اعتبر ناشطون حقوقيون وقانونيون أن قضية «البدون» من اخطر القضايا المطروحة على الساحة المحلية حاليا، مشددين على أنه يجب على الحكومة ان تعالجها بنفسها وبادواتها الخاصة من دون النظر الى الفريق الذي ينظر لتلك القضية نظرة استعلائية وفوقية، على اعتبار أن البدون ليس لهم حق في الجنسية، بينما يتكسب فريق آخر سياسيا على حساب القضية ويتاجر بآلام ومشاعر المحرومين من حقوقهم المدنية والاجتماعية.

وانطلقت خلال الأيام الماضية عبر وسائل التواصل الإجتماعي دعوات مكثفة من قبل البدون للإعتصام والتظاهر في 2 أكتوبر المقبل وهو اليوم الذي يوافق ذكرى يوم اللا عنف العالمي.

وتأتي هذه الدعوات، ووفقا لما نشر في طلب أبناء الفئة لسرعة البت في حقوقهم والتجنيس بعد مماطلة الحكومة في هذا الجانب.

نقابة «الكويتية»

المساس بحقوق العاملين ومكتسباتهم الوظيفية، محذراً من تذمر العاملين وإثارة حفيظتهم ومحملاً الإدارة النتائج المترتبة على ذلك، مشددا على احتفاظ النقابة بحقها المشروع في الدفاع عن العاملين بجميع السبل والوسائل المشروعة في حال عدم تصحيح المسار.

وأعلن الهاجري في تصريح له أمس، استعداد النقابة الكامل لتنظيم مؤتمر صحافي في أقرب وقت ممكن لكشف المزيد والمزيد من أوجه القصور الإداري والاختيارات العشوائية للمناصب القيادية وأوجه التصعيد المختلفة للنقابة لمواجهتها في حال عدم اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة لتصحيح مسار الناقل الوطني وتطهيره، مشددا على أن جميع أشكال التصعيد «ستكون سبيلنا في حال عدم تصحيح مسار الناقل الوطني وتطهيره وتدراك القصور الإداري المستشري الذي ينخر في جسده وفقاً للدستور والقانون».

وانتقد ما أسماه الاختيارات العشوائية للمناصب القيادية بالشركة وتفضيل المتقاعدين ناهيك عن تفضيل العمالة الأجنبية عن العمالة الوطنية في سابقة خطيرة تمثل مخالفة صريحة لمعايير وأسس الاختيار السليم، وتجسيداً واضحاً للقصور الإداري والاختيار على أساس المحسوبية والمصالح والاعتبارات الشخصية، وخرقاً لمبدأ العدالة والمساواة الوظيفية المأمولة.

الكندري: كراسة

وقال الكندري في تصريح لـ«كونا» في ختام الاجتماع الـ17 لوزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون أمس، ان دول المجلس لديها الرغبة الشديدة بتنفيذ مشروع السكك الحديدية الخليجي خلال عام 2018.

وشدد في هذا الاطار على ضرورة التزام الدول الاعضاء بالجدول التنفيذي المتفق عليه وتوفير كل متطلبات المشروع لانجازه باعتباره مشروعا حيويا لجميع دول المجلس مع ضرورة التواصل بين الدول الاعضاء لتبادل المعلومات والخبرات في مجال السكك الحديدية وكذلك الحوار مع الدول والمجموعات الاقتصادية العالمية للاستفادة منها في هذا المجال.

دمشق : الأسد

طرفي النزاع ابتدأت قبل أن يبدأ الإبراهيمي هذه المهمة.

ورغم الاتفاق، فإن دمشق وضعت لائحة اشتراطات لمشاركتها في المؤتمر، تبدأ من رفضها مشاركة الائتلاف السوري ، مروراً بحصرها المشاركة بالأحزاب التي وصفتها بالمرخص لها وانتهاء برفض قاطع للحديث عن تخلي الأسد عن السلطة.

أما المعارضة التي تخوض أزمة ثقة داخلية، فاشترطت ضمانات عربية وخليجية لحضورها جنيف اثنين، ورفضت مشاركة إيران فيه.

ولا ينكر الإبراهيمي الصعوبات التي وضعها أمامه النظام والمعارضة.. صعوبات أقر الإبراهيمي بأنها قد تنسف فرص عقد المؤتمر من الأساس.

من جهة أخرى حذرت المفوضية الدولية للاجئين التابعة للأمم المتحدة بان أزمة اللاجئين السوريين تتفاقم بسرعة تفوق معدل عمليات جمع التبرعات التي يقوم بها المجتمع الدولي.

وقال أدريان إدواردز المتحدث باسم المفوضية الدولية إن المعونات التي وصلت ليست أكثر من نصف المعونات التي يحتاجها اللاجئون، محذرا بان بعض الدول المجاورة لسوريا تحتاج إلى دعم عاجل حتى تتمكن من التعامل مع أفواج اللاجئين الذين يبلغ عددهم مليوني شخص.

وتأتي تصريحات المتحدث باسم المفوضية ، في الوقت الذي يتأهب فيه وزراء خارجية دول المنطقة لبحث المشكلة في اجتماع الاثنين يحضره ممثلون عن الحكومات ومسؤولون في الأمم المتحدة في جنيف ، للسعي إلى جلب مزيد من الدعم المالي، خصوصا من المانحين التقليديين في أوروبا والولايات المتحدة.

ويوجد أغلب اللاجئين السوريين الذين فروا من الصراع في سوريا في أربع دول هي: لبنان، والأردن، وتركيا، والعراق.

ومن المزمع أن تطلب دول الجوار من الدول المانحة المساعدة في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين في اجتماع أزمة في جنيف.

وسيقدم وزراء خارجية لبنان والاردن وتركيا والعراق تقارير في اجتماع تستضيفه الامم المتحدة.

الداخلية المصرية

قضائيا لمصلحة عمال شركة طنطا للكتان».

وقال المصدرلجريدة «الشروق»المصرية إنه «لم يصل قرار المحكمة بعد، ولكننا ملتزمون بتنفيذه فور وصوله كغيره من الأحكام القضائية».

يذكر أن، محكمة جنح الدقي أصدرت أمس حكمًا بحبس هشام قنديل رئيس الوزراء السابق ، الذي تولى منصبه خلال فترة الرئيس المعزول محمد مرسي لمدة عام ، بسبب عدم تنفيذه حكما قضائيا لصالح عمال شركة طنطا للكتان.

13 «مفخخة»

ويشهد العراق مؤخرا ارتفاعا في العنف الطائفي، ما يعزز المخاوف من عودة حمام الدم الذي شهدته البلاد عام 2008.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى مقتل أكثر من 5 آلاف شخص هذا العام جراء أعمال العنف والتفجيرات. ووقعت تفجيرات الاثنين في ساعة الذروة الصباحية. وقالت الشرطة العراقية ومصادر طبية إن العدد الأكبر من القتلى كان في مدينة الصدر حيث انفجرت سيارة قرب مكان تجمع فيه عمال.

أردوغان : رفع

كما كشف عن سلسلة إصلاحات، بينها تعزيز حقوق الأقلية الكردية في أوج عملية سلام بين أنقرة والمتمردين الأكراد من حزب العمال الكردستاني.

وبين هذه الإصلاحات التي عرضها أمام الصحافيين «تدريس لغات في المدارس الخاصة» غير التركية بينها الكردية التي كانت محظورة حتى الآن.